

"لم نر مثل هذا الرعب من قبل" جرائم ضد الإنسانية في درعا

ملخص

منذ بداية الاحتجاجات المناهضة للحكومة في مارس/آذار 2011، قتلت قوات الأمن السورية مئات المتظاهرين واعتقلت الآلاف بصورة تعسفية، وأخضعت عديد منهم للتعذيب الوحشي رهن الاعتقال، ومنعت قوات الأمن الجرحى بشكل متكرر من الحصول على المساعدة الطبية، وفرضت الحصار على عدد من المدن؛ مما حرم السكان من الخدمات الأساسية. بعض أسوأ الانتهاكات شهدتها محافظة درعا الواقعة في جنوب غرب سوريا.

وكانت طبيعة وحجم تلك الانتهاكات التي بحثت فيها هيومن رايتس ووتش تشير لأنها ليست فقط منهجية، بل هي أيضاً تُنفذ كجزء من سياسة للدولة، وتشير بقوة لأن تلك الانتهاكات تتسق مع كونها جرائم ضد الإنسانية.

ويركز هذا التقرير في المقام الأول على الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن السورية في محافظة درعا منذ 18 مارس/آذار إلى 22 مايو/أيار 2011. فمنذ بداية الاحتجاجات في سوريا أصدرت هيومن رايتس ووتش العديد من البيانات الصحفية التي وثقت حملة القمع على المتظاهرين في مناطق مختلفة من سوريا. وكان الوصول إلى معلومات من داخل درعا صعب للغاية، مع بذل السلطات جهوداً مضنية لضمان عدم خروج مثل هذه المعلومات منها.

يستند التقرير إلى أكثر من 50 مقابلة مع سكان درعا وعدة مواطنين أردنيين كانوا في درعا خلال الاحتجاجات، كما استعرضت هيومن رايتس ووتش عشرات من مقاطع الفيديو التي تم تصويرها من قبل شهود، كما تعرضت شهاداتهم، وتم تقديم معلومات إضافية عن طريق النشطاء السوريين الذين وثقوا الأحداث.

سبب اندلاع الاحتجاجات في درعا، والتي انتشرت في جميع أنحاء سوريا في نهاية المطاف، باعتقال وتعذيب 15 طفل صغار السن، واتهموا برسم شعارات لإسقاط النظام على الجدران. في 18 مارس/آذار، وبعد صلاة الجمعة، خرج عدة آلاف من المتظاهرين من مسجد العمري في درعا، ودعوا إلى الإفراج عن الأطفال والمزيد من الحريات السياسية، ووجهوا تهماً لأعضاء من الحكومة بالفساد. ثم استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، ومن ثم الذخيرة الحية؛ ما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل.

بعد الإفراج عن الأطفال، وظهور جروح ودماء إثر تعذيب شديد تعرضوا له رهن الاحتجاز، اندلعت نيران الغضب الشعبي، واستمرت الاحتجاجات، وبمرور الأسابيع ينضم لها عدد أكبر من المدن والقرى خارج مدينة درعا.

ووعدت السلطات السورية بالتحقيق في أعمال القتل، لكن في الوقت ذاته نفت تورطها وألقت باللوم في العنف على "الجماعات الإرهابية"، و"عناصر أجنبية". في غضون ذلك، ردت قوات الأمن على الاحتجاجات بوحشية لم يسبق لها مثيل، واستمرت في القتل، مما أدى، حتى كتابة هذه السطور، إلى مقتل ما لا يقل عن 418 شخصاً في محافظة درعا وحدها، وأكثر من 887 عبر سوريا كلها، على الرغم من أن العدد الدقيق من المستحيل التحقق منه نظراً للحصار المفروض على المعلومات الذي تفرضه الحكومة السورية.

بعض من أسوأ الحوادث التي وثقتها هيومن رايتس ووتش في هذا التقرير تشمل ما يلي:

- هجوم على مسجد العمري (الذي أصبح مركزاً لتجمع المتظاهرين، وكان بمثابة مستشفى مؤقت للجرحى المحتجين)، والاحتجاجات التي تلت ذلك من 23 إلى 25 مارس/آذار، 2011، التي أسفرت عن مقتل أكثر من 30 متظاهراً.
- عمليات القتل خلال مظاهرتين في 8 أبريل/نيسان، 2011، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 25 ضحية.
- عمليات القتل التي تمت خلال المظاهرة والجنازة في مدينة إزرع يومي 22 و23 أبريل/نيسان 2011، والتي راح ضحيتها ما لا يقل عن 34 متظاهراً.
- عمليات قتل أثناء حصار درعا والقرى المجاورة لها (التي بدأت يوم 25 أبريل/نيسان والجارية حتى الآن في بعض البلدات)، وعمليات القتل في 29 أبريل/نيسان 2011 التي تمت بسبب الاحتجاجات من سكان البلدات المجاورة والتي حاولت كسر الحصار، والتي راح ضحيتها ما يصل إلى 200 شخص.

وأجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع شهود من درعا قدموا شهادات متسقة حول استخدام قوات الأمن القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين، وفي بعض الحالات، استخدمت قوات الأمن أولاً الغاز المسيل للدموع، ثم أطلقوا النار في الهواء، ولكن عندما رفض المتظاهرون التفرق، أطلقوا الرصاص الحي من أسلحة أوتوماتيكية على الحشود. وفي معظم الحالات، فتحت قوات الأمن، خاصة مع تزايد أحجام التظاهرات في درعا بشكل سريع، فتحت النار دون أن تعطي إنذاراً مسبقاً أو دون أن تبذل جهداً لتفريق المتظاهرين باستخدام وسائل غير مميتة.

استهدفت قوات الأمن المتظاهرين عمداً، الذين كانوا في الغالبية العظمى غير مسلحين ولم يشكلوا تهديداً على تلك القوات، واستهدفت رجال الإنقاذ الذين راحوا يحاولون نقل الجرحى والجثث بعيداً، والعاملين في المجال الطبي الذين حاولوا الوصول إلى الجرحى. ثم وأثناء الحصار، استهدفت الأفراد الذين تجرأوا على الخروج من منازلهم أو حاولوا الوصول إلى الإمدادات.. وفي بعض الحالات أطلقت النار على المارة ومن بينهم النساء والأطفال.

منذ نهاية مارس/آذار أشار شهود عيان لوجود قناصة على المباني الحكومية القريبة من الاحتجاجات واستهداف وقتل المتظاهرين. لحقت بالكثير من الضحايا إصابات في الرأس والعنق والصدر، مما يوحي باستهدافهم عمداً.

ثمة أدلة أخرى حصلت عليها هيومن رايتس ووتش تشير أيضاً لأن قوات الأمن المشاركة في عمليات ضد المتظاهرين (في درعا وعدد من المدن الأخرى) تلقت أوامر من القادة في عدة حالات على الأقل "بإطلاق النار بقصد القتل".

تضم قوات الأمن المشاركة في الحملة الأمنية في درعا عدة وحدات من الجيش، فضلاً عن مختلف فروع المخابرات السورية. وأشار عدد من الشهود إلى أن معظم أعمال العنف ارتكبت من قبل قوات المخابرات ووحدات خاصة تابعة للجيش، مثل الشعبة الرابعة المسؤولة مباشرة من ماهر الأسد، الشقيق الأصغر للرئيس بشار الأسد. في مناسبات عدة شهدت انتشار وحدات جيش لوقف الاحتجاجات بدت مترددة في إطلاق النار على المتظاهرين، وسمحت لهم بالمرور من نقاط التفتيش، وهناك ما لا يقل عن حالتين وثقتها هيومن رايتس ووتش لرفض أوامر إطلاق النار، مع التسليم للمتظاهرين أو تسليم أسلحتهم لهم.

وجهت السلطات السورية مراراً اللوم للمتظاهرين في درعا على بدء أعمال العنف ومهاجمة قوات الأمن. وفي مناسبات عدة، بداية من أواخر مارس/آذار، بعد استخدام قوات الأمن للقوة المميتة تجاه المتظاهرين، لجأ سكان من درعا للعنف. على سبيل المثال أحرقوا عدداً من المباني بما في ذلك مبنى المحافظ، ومبنى الأمن السياسي، وكذلك مركبات تابعة لقوات الأمن، وفي عدة مناسبات، تم قتل أفراد من قوات الأمن.

في الوقت ذاته، فإن جميع الشهود الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش قالوا إن الاحتجاجات بدأت سلمية، وأن المتظاهرين كانوا يحملون أغصان الزيتون في كثير من الأحيان، ويفكون أزرار قمصانهم لإظهار أنهم ليس معهم أسلحة، وكانوا يهتفون "سلمية سلمية" للإشارة إلى أنهم لن يشكلوا أي تهديد لقوات الأمن. أظهرت عشرات من مقاطع الفيديو للاحتجاجات في درعا المقدمة إلى هيومن رايتس ووتش، والتي نشرها الشهود على شبكة الإنترنت، أظهرت صحة شهاداتهم المقدمة، وقال شهود عيان إن المتظاهرين استخدموا العنف تجاه قوات الأمن وممتلكات الدولة كرد فعل على عمليات القتل التي تمت على أيدي قوات الأمن، أو في بعض الحالات، استخدمت كملأذ أخير لإطلاق سراح المتظاهرين الجرحى الذين أُلقت قوات الأمن القبض عليهم.

ينبغي إجراء المزيد من التحقيقات في وقائع لجوء المتظاهرين للعنف، وأن يُقدم الجناة للعدالة. إلا أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال استخدام هذه الوقائع كمبرر للاستخدام واسع النطاق والمنهجي للقوة المميتة تجاه المتظاهرين، والتي كان من الواضح أنها ليست متناسبة مع التهديد الذي تمثله الحشود من المتظاهرين العزل بأغلبية ساحقة.

كما منعت السلطات السورية بشكل متكرر المتظاهرين الجرحى من الحصول على المساعدة الطبية، وهناك اثنين على الأقل من الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش (وذكر في حالات كثيرة غيرها) هذا الحرمان من المساعدة الطبية، التي لو اتحيت فربما كان بالإمكان إنقاذ أرواح المصابين الذين لا قوا حتفهم..

وقال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن منعت سيارات الإسعاف بشكل دائم من الوصول إلى الجرحى، وفي مناسبات عدة فتحوا النار على العاملين في المجال الطبي الذين حاولوا الوصول إلى الجرحى، كما منعت الناس من حمل الجرحى بعيداً، وفي عدد من الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش، تم إطلاق النار لقتل رجال الإنقاذ، وسيطرت قوات الأمن على معظم المستشفيات في درعا واحتجزت المرضى الذين تم

إحضارهم إليها؛ ونتيجة لذلك تجنب عدد من الجرحى الذهاب للمستشفيات وتلقي العلاج فيها، وتم علاجهم في مستشفيات ميدانية تعوزها الرعاية الطبية الملائمة.

ومنذ أواخر مارس/آذار، ولا سيما بعدما وقعت درعا تحت الحصار في 25 أبريل/نيسان، شنت قوات الأمن حملة واسعة من الاعتقالات في المحافظة، ووصف شهود عيان من مدينة درعا والمدن المجاورة لها لـ هيومن رايتس ووتش عمليات التمشيط واسعة النطاق التي قامت بها قوات الأمن، التي اعتقلت المئات يومياً، فضلاً عن الاعتقالات التي تستهدف نشطاء أو أفراد أسرهم، وعند نقاط التفتيش والدوريات في الشوارع. وتم إطلاق سراح بعض من المعتقلين في وقت لاحق، والكثير منهم من الأطفال، بعد عدة أيام أو أسابيع، في حين لم يظهر الآخرون، وفي معظم الحالات ليست لدى أسرهم معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم.

معظم، إن لم تكن جميع الاعتقالات، يبدو أنها تعسفية تماماً مع عدم وجود اتهامات رسمية وجهت في أي وقت للمحتجزين، والأشخاص الذين تم القبض عليهم في درعا تم اقتيادهم إلى مراكز احتجاز مختلفة قبل نقلهم إلى للاستجواب في مركز الاستخبارات العسكرية أو إدارات الأمن السياسي في محافظة درعا، وتم إرسال عدد منهم إلى دمشق.

وقال المعتقلون المفرج عنهم الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش إنهم بالإضافة لمئات آخرين شاهدوهم خلال فترة اعتقالهم، تعرضوا لأشكال مختلفة من التعذيب والمعاملة المهينة، وتضمنت أساليب التعذيب الضرب بالعصي والأسلاك المجدولة لفترات طويلة، وغيرها من الأجهزة، كما أن الصدمات الكهربائية تستخدم بالتبادل بين مسدسات الصواعق والهاويات الكهربائية، واستخدام العبوات المعدنية والخشبية "الرغوف"، وعلى الأقل في حالة واحدة وثقتها هيومن رايتس ووتش تم اغتصاب معتقل ذكر عن طريق هراوة. ويرتكب المحققون وحراس المحتجزين مختلف أشكال المعاملة المهينة مثل التبول على المعتقلين، والدهس على وجوههم، وإجبارهم على تقبيل أحذيتهم. وقال عدد من المعتقلين إنهم تعرضوا للتهديد مراراً بالإعدام الوشيك.

ووصف جميع المعتقلين السابقين ظروف الاعتقال المرعبة، بعدما تم تكديسهم في أماكن ضيقة بشكل صارخ بحيث لا يمكن في بعض الأحيان للمعتقلين النوم إلا بالتناوب، بالإضافة لنقص في الغذاء.

ووثق شاهدا عيان مستقلان لـ هيومن رايتس ووتش إنه تمت حالات إعدام خارج نطاق القضاء للمعتقلين في 1 مايو/أيار، 2011، وتمت في مرفق الاحتجاز المؤقت في ملعب لكرة القدم في مدينة درعا، وقال أحد المعتقلين إن قوات الأمن أعدمت 26 معتقلاً، ووصف الآخر المجموعة بأنها كانت "أكثر من 20 شخصاً".

معظم الشهود الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش أشاروا أيضاً إلى وجود مقابر جماعية في درعا. في 16 مايو/أيار، اكتشف سكان درعا ما لا يقل عن سبع جثث في قبر واحد على بعد نحو 1.5 كيلومتراً من درعا البلد، وقد تم تحديد خمس جثث لأفراد عائلة أبازياد. ونفت الحكومة السورية وجود مقبرة جماعية، ولكن صحيفة الوطن، وهي صحيفة تابعة للحكومة السورية، اعترفت أنه تم العثور على خمس جثث.

في 25 أبريل/نيسان 2011، شنت قوات الأمن السورية عملية عسكرية واسعة النطاق على محافظة درعا وفرضت حصاراً استمر ما لا يقل عن 11 يوماً، امتد بعد ذلك إلى المدن المجاورة، وانتقلت قوات الأمن إلى المدينة في سيارات عسكرية، بما في ذلك العديد من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة. احتلت قوات الأمن جميع الأحياء في درعا تحت غطاء من النيران الثقيلة، وفرضت نقاط تفتيش، وتم نشر القناصة على أسطح المباني في أنحاء كثيرة من المدينة، ومنعت أي حركة للسكان في الشوارع، وفتحت قوات الأمن النار على من يحاولون تحدي الحظر المفروض على التنقل والتجمعات، أو من خرجوا ببساطة من منازلهم بحثاً عن الطعام أو الدواء.

وقال شهود عيان إن سكان درعا باتوا يعانون من نقص حاد في الطعام والماء (لأن قوات الأمن أطلقت النار وأصرت بخزانات المياه)، والدواء، وغيرها من اللوازم الضرورية خلال فترة الحصار. وانقطعت الكهرباء والاتصالات من جميع المناطق فيما لا يقل عن 15 يوماً، وحتى وقت كتابة هذه السطور، لا يزال القمع مستمراً في عدة أحياء من المدينة.

منذ 25 أبريل/نيسان وحتى 22 مايو/أيار 2011 على الأقل، لم يسمح لسكان درعا بالصلاة في المساجد يوم الجمعة، ومنع أي أذان للمساجد، واحتلت قوات الأمن جميع المساجد في المدينة، ووفقاً للشهود الذين ذهبوا للمساجد بعد أن أعيد فتحها شاهدوا أنه تم تدنيس المساجد بالكتابة على الجدران.

مع استمرار عمليات القتل خلال الحصار في درعا، ناضل عدد من السكان أيضاً مع العدد المتزايد من جنث الموتى. نظراً لعدم وجود الكهرباء، لم يتسن للمستشفيات أن تخزن الجثث في المشراح، كما أن القيود المفروضة على التنقل والاتصالات وضعت عقبات حالت دون التعرف على الجثث والدفن؛ ونتيجة لذلك، اضطر سكان درعا لتخزين عشرات الجثث في ثلاجات الخضار النقال، التي تعمل بوقود الديزل، وتمت مصادرتها في وقت لاحق من قبل قوات الأمن التي أعادت على الأقل بعض الجثث للعائلات.

وفرضت السلطات السورية أيضاً حصاراً على المعلومات عن درعا لضمان عدم كشف الانتهاكات. ولم يتمكن أي مراقبين مستقلين من دخول المدينة وأحد الصحفيين الدوليين، كان قد تمكن من نشر تقرير من درعا خلال الأسبوعين الأولين من الاحتجاجات في مارس/آذار، تم اعتقاله لدى عودته إلى دمشق. خلال الحصار تم إغلاق جميع وسائل الاتصال، بما في ذلك شبكات الهاتف الخليوي السورية، وقال شهود عيان عديدين لـ هيومن رايتس ووتش إن الهواتف الخليوية كانت أول ما صادرت السلطات أثناء عمليات التفتيش في منازلهم أو في نقاط التفتيش. وكانوا يبحثون على وجه التحديد عن لقطات للأحداث، مع اللجوء لاعتقال أو تعذيب أولئك الذين كانوا يشتبه في محاولة إرسالهم على الصور أو غيرها من المعلومات، بما في ذلك بعض الرعايا الأجانب.

دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة السورية إلى الكف الفوري عن استخدام القوة المفرطة والمميته من قبل قوات الأمن بحق المتظاهرين والنشطاء، مع الإفراج بلا شروط عن جميع المحتجزين لمجرد مشاركتهم في التظاهرات السلمية، أو لانتقاد السلطات السورية، وإتاحة وصول جماعات حقوق الإنسان والصحفيين إلى محافظة درعا، وكذلك إلى المستشفيات وأماكن الاحتجاز والسجون. كما دعت مجلس الأمن إلى الضغط من أجل دعم جهود التحقيق والملاحقة القضائية على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمتفشية والمنهجية القائمة في

سوريا منذ أواسط مارس/آذار 2011، وتبني عقوبات مالية وحظر سفر على المسؤولين السوريين الذين يقع على عاتقهم استمرار انتهاكات حقوق الإنسان.

التوصيات

إلى الحكومة السورية

- التوقف الفوري عن استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة والمميّنة ضد المتظاهرين وغيرهم من الأشخاص. إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الاستخدام المفرط للقوة وإطلاق النار على المتظاهرين من قبل الأجهزة الأمنية، مع تأديب أو محاكمة المسؤولين عن ذلك بغض النظر عن الرتبة، بما يتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
- التحقيق في مزاعم الاختفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب بحق المعتقلين، ومحاكمة الجناة بما يتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.
- الإفراج غير المشروط عن جميع المعتقلين فقط بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية أو لانتقادهم السلطات السورية.
- وضع حد للإجراءات القمعية والتخويف المُمارَس ضد أعضاء وأنصار المعارضة السياسية، ونشطاء المجتمع المدني، والصحفيين والمحامين الحقوقيين من قِبَل عناصر الأمن.
- توفير الوصول الفوري ودون عوائق أمام المنظمات الدولية وآليات الأمم المتحدة الخاصة، وأعضاء السلك الدبلوماسي في سوريا، إلى المستشفيات وأماكن الاحتجاز والسجون.
- منح حق الدخول إلى سوريا إلى وسائل الإعلام والمراقبين المستقلين للمراقبة بحرية وتغطية التطورات في البلاد.
- تقديم التعاون الكامل ودون عوائق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وهو الفريق المكلف من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 29 أبريل/نيسان 2011 بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والجرائم التي ترتكب ضد المدنيين.
- تحت الإشراف الدولي، يجب تيسير واستخراج وتعريف وإعادة الجثث إلى الأقارب والذين قُتلوا على أيدي قوات الأمن في منطقة درعا.

إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة

- يجب أن يدين المجلس بأشد العبارات انتهاكات السلطات السورية المنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والاعتقال التعسفي، والاختفاء والتعذيب بحق المتظاهرين المسالمين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين. ويجب المطالبة بوضع حد فوري لهذه الانتهاكات ورفع الحصار عن درعا.
- الاعتراف بأن هذه الخروقات الواسعة النطاق والمنهجية من الحكومة السورية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد ترقى إلى كونها جرائم ضد الإنسانية، والمطالبة بالتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عن وقوعها.
- يجب دعوة الحكومة السورية إلى إتاحة حق زيارة سوريا بشكل فوري وغير مقيد لفريق مفوضية حقوق الإنسان المكلف بالتحقيق في الانتهاكات، مع التعاون الكامل مع التحقيق الذي يجريه الفريق، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان رقم A/HRC/RES/S-16/1.
- المطالبة بأن يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير منتظمة حول الوضع في سوريا، وعن مستوى امتثال السلطات السورية لأي بيان أو قرار قد يعتمده المجلس.

- تشجيع ودعم الجهود المبذولة لتحقيق في الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب في سوريا منذ منتصف مارس/آذار 2011. وفي حال غياب أي خطوات معقولة تلجأ إليها الحكومة السورية على مسار التحقيق والملاحقة القضائية على هذه الانتهاكات؛ فيجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- اعتماد عقوبات محددة على المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية – والممارسة على نطاق واسع – للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، والقائمة منذ أواسط مارس/آذار 2011.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- متابعة الوضع طالما قمع الاحتجاجات السلمية والمعارضين لا يزال مستمراً، بما في ذلك من خلال جلسات إفادة منتظمة يقدمها مكتب المفوض السامي لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- ضمان متابعة التوصيات المنبثقة عن التحقيق الذي كلف مجلس حقوق الإنسان بإجرائه في 29 أبريل/نيسان 2011 وغيره من آليات الأمم المتحدة لمعالجة الوضع.
- الاستجابة على وجه السرعة إلى أي تقارير موثوقة عن الأعمال الانتقامية من قبل السلطات السورية ضد أولئك الذين يتعاونون أو يقدمون معلومات إلى الأمم المتحدة أو آليات حقوق الإنسان الأممية الأخرى.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون

- التعيين الفوري لمبعوث خاص لسوريا والطلب أن يُسمح له الوصول دون عائق إلى جميع أنحاء البلاد.
- نقل تقارير إلى مجلس الأمن حول الوضع في سوريا على فترات منتظمة أو كلما حدثت تطورات خطيرة على الأرض، وإذا لزم الأمر يجب دعوة المجلس إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- الاستمرار في التحدث علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، واستخدام القنوات المفتوحة بين الأمين العام والسلطات السورية لحثها على وضع حد لأعمال العنف والتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام ومحققي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

إلى جامعة الدول العربية

- يجب اللجوء للإدانة القوية والعلنية والمطالبة بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة السورية، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة والمميّنة غير الضرورية ضد جميع الأشخاص، وإفلات قوات الأمن من العقاب على الانتهاكات، والاعتقال التعسفي للنشطاء والمتظاهرين، واستخدام التعذيب وسوء المعاملة، والمناخ العام القمعي التي يواجهها المواطنين في سوريا. ويجب الدعوة إلى تقديم جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة.
- يجب دعوة السلطات السورية إلى بناء المؤسسات التي تضمن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك جهاز قضائي مستقل وقوة شرطة احترافية.